

الفصل الثامن

مكرر الاستثمار

١ - أثر زيادة الاستثمار في الدخل وفي الادخار :

كل استثمار يفضى إلى زيادة في العمالة ، كما لو حدثت زيادة في الاستثمار في صناعة البناء وما يتصل بها من الأعمال : مواد البناء والأخشاب والزجاج والحديد والنقل . هذا التوظيف الإضافي الذي نشأ هو الزيادة « الأولية » نتيجة لزيادة الاستثمار . وجلي أنه يترتب على زيادة حجم العمالة ، المترتب على زيادة الاستثمار ، زيادة في دخل العمال المشغلين ، فيزيد إنفاقهم على شراء سلع الاستهلاك . وبذلك يزيد التوظيف وتزيد الأرباح في الصناعات الاستهلاكية .

وبزيادة الدخل يزيد الاستهلاك ، وتطرد الزيادة في حجم العمالة ، وهكذا دورة بعد أخرى . فالإضافة التي تحدث في التوظيف في صناعات سلع الاستهلاك تسمى « الزيادة الثانوية » نتيجة للزيادة في الاستثمار .

وفي كل دورة تكون الزيادة في التوظيف (الاستثمار) وفي الدخل أقل من سابقتها ، فكلما زاد ربح رب العمل زاد دخله ، وزاد بالتالي مقدار ما يدخره ، ومن ثم ينفق على سلع الاستهلاك جزءاً من دخله ، يأخذ في التناقص تدريجاً من دورة إلى أخرى . كذلك يضيف العامل إلى دخله جزءاً من أجره ، لأنه كان يحصل أثناء تعطله على إعانة من الحكومة أو مساعدات مالية من الأهل والأصدقاء ، كما كان يلجأ إلى مدخراته السابقة أو يقترض من أرباب الأعمال . ولهذا فإن جزءاً من دخله الجديد يحل محل الإعانات والمساعدات الأخرى التي كان يحصل عليها أثناء بطالته . وهكذا يقل ما ينفق على سلع الاستهلاك في

(١) المرجع السابق لسز روبنسن الفصل الثالث صفحة ١٥ وما بعدها .

الدورة الثانية ، ويضاف إلى الدورة الثالثة جزء أقل من مجموع الدخول في الدورة الثانية وهكذا ، دواليك .

ويتوقف حجم العمالة على مقدار ما يضاف إلى الدخل من دورة إلى أخرى . ونسبة الزيادة الكلية للعمالة إلى الزيادة الابتدائية تسمى «بالمكرر أو المضاعف» . فإذا نجم عن استخدام عامل واحد في الصناعات الإنتاجية توظيف عاملين في الصناعات الاستهلاكية كان مكرر الاستهلاك هو ٣ .

٢ - مكرر الاستثمار وتعادل الادخار بالاستثمار :

إذا عرفنا أن الأفراد لا ينفقون كل دخولهم على السلع الاستهلاكية ، وإنما يدخرون جزءاً منها ، تبين لنا أن معدل الادخار لا بد وأن يزيد من دورة إلى أخرى . فهناك أولاً زيادة في الادخار تنشأ عن زيادة أرباح الأعمال في كل دورة . وثانياً أن انخفاض إعانة البطالة تفضي في النهاية إلى تخفيف عبء الضرائب عن كاهل الممولين ، ومن ثم يزيد معدل ادخار هؤلاء ، كما تزيد مدخرات الأهل والأصدقاء باستغناء العمال عن شتى المساعدات المالية والقروض التي كانوا يحصلون عليها أثناء بطالتهم . وفضلاً عن ذلك فإن فريقاً من العمال كان يعتمد أيام عطلة على سابق مدخراته ، فلما أتاحت له فرصة العمل أصبح في غير حاجة إلى هذه المدخرات ، ومن ثم يزيد معدل ادخارهم .

وجلى أنه إذا زادت الأموال المستثمرة في المشروعات الرأسمالية وزادت دخول الأفراد تبعاً لذلك ، فإن الأموال المدخرة تزداد في مجموعها ، بحيث تتعادل مع الأموال المستثمرة .

ويلاحظ أنه لا تنشأ دورة تالية إذا ما قام الأفراد بادخار كل دخولهم ، وإنما يزيد ادخار المرء بنسبة أقل من زيادة دخله . ومعنى هذا أن ما ينفقه الأفراد على سلع

الاستهلاك ينجم عنه زيادة في دخول غيرهم ، وبالتالي تزيد مدخرات من يعملون في إنتاج تلك السلع .

والخلاصة أن مجموع الأموال المدخرة تتعادل في النهاية مع مجموع الأموال المستثمرة .

٣ - حجم مكرر الاستثمار :

الآن وقد عرفنا العوامل المؤثرة في مكرر الاستثمار ، فإن هذا المكرر يكون كبيراً كلما قلت نسبة الأموال المدخرة إلى الأموال المنفقة . وبما أن الأجور تنفق بنسبة أكبر من إنفاق الأرباح ، فإن مكرر الاستثمار يكون كبيراً كلما كانت نسبة الأجور إلى الأرباح كبيرة . وحيث إنه لا يضاف إلى دخل العامل عندما يجد عملاً إلا الفرق بين الأجر وإعانة البطالة ، فإن مكرر الاستثمار يميل إلى الزيادة كلما قلت نسبة هذه الإعانة إلى الأجور .

ويتوقف مقدار ما يدخر من الأجور كثرة وقلة على حالة معيشة الطبقة العاملة في الماضي . فقد يعتمد العامل على الاقتراض ، أو يلجأ إلى مدخراته السابقة أو إعانة من الأهل والأصدقاء ، فإذا ما وجد عملاً كان لزاماً عليه الوفاء بما عليه ، وحين يتم ذلك يبدأ إنفاقه في الزيادة . ويتضح لنا أن مكرر الاستثمار لا يكون واحداً في جميع الظروف ، وهنا نفرق بين الطرق التي تتبع في الحصول على الإعانة ، فقد فرضنا فيما سبق أنها تمول عن طريق الاقتراض ، أما إذا كانت إعانة البطالة تستمد من دخول أشخاص آخرين ، سواء عن طريق الضريبة أو الإحسان ، فانتنا نتوقع أن يزيد أولئك الأشخاص معدل استهلاكهم عندما يرفع عنهم ذلك العبء ، وعلى ذلك فإن حجم المكرر يزداد بنسبة أكبر إذا كان مصدر الإعانة هو الضرائب بدلاً من الاقتراض .

٤ - مكرر الاستثمار في داخل الدولة :

كان بحثنا فيما سبق يختص بالمكرر من الوجهة الدولية فقط . فاذا أردنا قياس الزيادة في حجم العمالة في داخل الدولة ، عندما يزيد حجم الاستثمار فيها ، وجب علينا أن نأخذ في الاعتبار كمية الواردات ، لأنه عندما يزداد حجم العمالة في الداخل ويزداد الإنفاق على سلع الاستهلاك ، ينال المنتج الأجنبي نصيباً منه ، كما أن جزءاً من العمالة الثانوية (الإضافية) يحدث أثره في الخارج ، فالعامل الذي يشتري سلعاً أجنبية يفيد المنتج الأجنبي ولا يفيد المنتج الوطني .

وخلاصة القول أن المكرر يكون بالنسبة لدولة واحدة أصغر منه بالنسبة للعالم كوحدة .

فاذا وضع ماسبق أمكننا أن نقول إن مكرر الاستثمار لبريطانيا كان خلال سني الكساد من ١٩٣١-١٩٣٥ حوالي ٢ لاعتماده على الواردات الأجنبية ، بينما كان بالنسبة للولايات المتحدة أكبر من ذلك لعدم اعتماده على الخارج .